الأمم المتحدة S/2011/754

مجلس الأمن

Distr.: General
5 December 2011
Arabic
Original: English

التقرير الثاني والثلاثون المقدَّم من الأمين العام عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وهو يغطي المستجدات بشأن مسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية منذ صدور تقريري الأخير في حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/373).

ثانيا – الأنشطة الأخيرة المتعلقة بإعادة وعودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم

٢ – في تقريري السابق، شجعت حكومة العراق على الإسراع في القيام بالمزيد من الخطوات العملية نحو الوفاء بالتزاماتي بموجب الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل المنسق الرفيع المستوى، السفير غينادي تاراسوف، يتعاون بنشاط مع الجانبين العراقي والكويتي لمساعدتهما على مواصلة بناء الثقة المتبادلة من أجل تكثيف عمليات البحث عن الأشخاص المفقودين. وظل المنسق، الذي عمل في تواصل وثيق مع أعضاء اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها، يشجع باستمرار على تحقيق تقدم عملي ملموس في هذا الصدد. وتتمثل أولويته في تيسير إيفاد بعثات استكشافية مشتركة، في إطار اللجنة الفرعية التقنية وتحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى مواقع في الأراضي العراقية قد يكون الضحايا من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة دُفنوا فيها. وقد أوفدت حتى تاريخه ثلاث من هذه البعثات إلى الناصرية في جنوب العراق، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وإلى موقع الخميسية المجاور لها، في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ورغم عدم العثور على رفات بشرية، فإن

الرجاء إعادة استعمال الورق

المشاركين يرون أن هذه البعثات تشكل إطارا واعدا لأعمالهم المقبلة في الميدان. ويمكن أن تصبح هذه البعثات آلية عملية فعالة لإجراء تحقيق كامل في مصير المفقودين.

٣ - وزار المنسق الكويت من ١٩ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ حيث التقى وكيل وزارة الخارجية في الكويت خالد الجار الله الذي شدد على أنه ينبغي النأي بالولاية الإنسانية للمنسق عن تأثير العوامل السياسية والإقليمية الأخرى، وأكد ضرورة وفاء العراق بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب عن أمله في أن يتمكن كل من الكويت والعراق من طي هذا الفصل المؤلم بمساعدة الأمم المتحدة.

٤ - ومن ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، سافر المنسق الرفيع المستوى إلى جنيف حيث التقى، على هامش اجتماع اللجنة الثلاثية وزير حقوق الإنسان العراقي محمد ش. السوداني وكذلك الوفد الكويتي.

٥ - وأكد الوزير السوداني التزام حكومة العراق الراسخ بالبحث عن المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة. واطلع المنسق على التقدم الذي أحرزته البعثات الاستكشافية المشتركة التابعة للجنة الفرعية التقنية حتى تاريخه وأشار إلى الجهود التي بذلها العراق لجمع المعلومات ذات الصلة ولتوسيع نطاق قاعدة البيانات المتعلقة بالمواقع التي يُحتمل أن تحوي مقابر جماعية. وأشار أيضا إلى أن وزارته أعدت خطة عمل لعام ٢٠١٢ تعطي الأولوية لإجراء مزيد من التحقيقات في الخميسية والرمادي والحلة في العراق. وأوضح الوزير أن العراق استلم المعدات المشتراة من أموال الهبة الكويتية البالغة ٠٠٠ ٩٧٤ دولار التي ستُستَخدم في عمليات التنقيب عن المقابر الجماعية ولتحديد هوية المفقودين. وأشار الجانب العراقي إلى ضرورة العمل مع الأمم المتحدة بشأن هذا الملف ضمن جدول زمني محدد.

٦ - ورغم التقييم الإيجابي للجهود التي يبذلها العراق، أشار رئيس الوفد الكويتي والرئيس بالنيابة للجنة الوطنية الكويتية لشؤون الأسرى والمفقودين إبراهيم م. الشاهين إلى ضرورة التركيز على الحصول على معلومات محددة أكثر بشأن مواقع المقابر المحتملة تمشيا مع خطة العمل الكويتية لعام ٢٠٠٩ (انظر S/2011/300، المرفق الأول). كما أعرب عن تأييده للتخطيط المسبق، سنويّا، للبعثات المقبلة التي ستوفدها اللجنة الفرعية التقنية إلى العراق.

٧ - واستنادا إلى بيان صحفي أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إثر الاجتماع الذي عقدته اللجنة الثلاثية، قرر أعضاء اللجنة الثلاثية التسريع في عملية جمع المعلومات بشأن مواقع الدفن المحتمَلة. كما اتفقوا على وضع خطة عمل محددة في العراق والكويت لعام ٢٠١٢.

٨ - وخلال الزيارة التي أجراها المنسق الرفيع المستوى إلى الكويت في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على هامش مؤتمر وزاري دولي عُقِد هناك، استقبله نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت الشيخ صباح خالد الحمد الصباح. وأعرب الوزير عن أمله في أن يساعد المنسق على إيجاد حل شامل يتيح إغلاق هذا الملف الإنساني عبر حث العراق على التسريع في تحقيق تقدم ملموس في الكشف عن مصير المفقودين الكويتيين. وأكد مجددا تأييده تمديد ولاية المنسق لمواصلة بذل جهوده في هذا الصدد.

٩ - كما التقى المنسق وكيل وزارة الخارجية العراقية محمد ج. الدوركي. وأكد هذا الأخير عزم حكومته على التعاون مع الكويت بشكل بنّاء للبحث عن المفقودين والممتلكات المفقودة. وأشار أيضا إلى أن إنهاء الأحكام المتبقية الصادرة في إطار الفصل السابع من الميثاق ما زال يشكل الأولوية السياسية لبغداد.

١٠ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ناقشت مع رئيس وزراء الكويت الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح مسألة المفقودين الكويتيين والمحفوظات الوطنية المفقودة أثناء الزيارة التي قام بها إلى نيويورك. وشدد رئيس الوزراء على ضرورة امتثال العراق لجميع التزاماته إزاء الكويت بموجب الفصل السابع من الميثاق وأكد أهمية مواصلة ولاية المنسق الرفيع المستوى.

١١ - وفي رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إليّ من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، أشار إلى عدم إحراز أي تقدم منذ عام ٢٠٠٤ في المساعي المبذولة للكشف عن مصير الأشخاص الذين لا تزال أسماؤهم على قائمة المفقودين (٣٦٩). وأعرب عن أمله في أن يستمر التعاون البناء الذي أبدته الحكومة العراقية وأن يتكثّف في المرحلة القادمة من تنفيذ خطط وبرامج العمل المتفق عليها في إطار اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية المنبثقة منها اللتين لا تزالان تمثلان الهيئة الرئيسية المعنيّة بمسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة منذ حرب الخليج عامي ١٩٩٠-١٩٩١. وشدد الوزير على أن الكويت تؤيد تمديد ولاية المنسق الرفيع المستوى من أجل تحقيق نتائج ملموسة تساعد على إغلاق هذا الملف الإنساني.

١٢ - وفي مراسلة سابقة، في رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١١ (S/2011/568)، أفاد وزير خارجية العراق، هوشيار زيباري، في معرض تشديده على التعاون العراقي التام في البحث عن المفقودين من المواطنين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، بأن حكومته لا ترى ضرورة لتمديد ولاية المنسق بعد تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لأن اللجنة الثلاثية ولجنتها

الفرعية التقنية وكذلك الهيئات الوطنية العراقية القائمة قادرة على العمل بفعالية في مجال هذا الملف الإنساني بما فيه مصلحة العراق والكويت.

١٣ - وفي رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١ (S/2011/428)، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت آنذاك، الشيخ محمد صباح السالم الصباح، أن الكويت تؤيد استمرار ولاية المنسق الرفيع المستوى لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

١٤ - وفي تطور متصل، سُلمت السلطات العراقية في تموز/يوليه ٢٠١١ رفات ٣٢ جنديا عراقيا عثرت عليها إحدى بعثات اللجنة الفرعية التقنية في وقت سابق من هذا العام على طول ''الطريق السريع ٨٠'' في الكويت. وزارت بعثة مماثلة شمال الكويت في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأصبحت بذلك أنشطة اللجنة الفرعية التقنية ''تجري في الاتجاهين'' بعدما أصبحت تبحث عن المفقودين في كل من الكويت والعراق.

ثالثا - الأنشطة الأخيرة المتعلقة بإعادة الممتلكات الكويتية

١٥ - ما زلت أشعر بالقلق لعدم إحراز أي تقدم ملموس في البحث عن المحفوظات الوطنية الكويتية، ولعدم التوصل إلى أية معلومات موثوقة عن مكان وجودها.

١٦ - وفي رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه (S/2011/428)، رحّب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي دعا فيه المجلس حكومة العراق إلى تشكيل هيئة وطنية فعالة لقيادة وتنسيق الجهود المتصلة بالمحفوظات الوطنية الكويتية وإبلاغ الأمم المتحدة بنتائج تلك الجهود.

١٧ - وفي رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/721)، أفاد الممثل الدائم للعراق بأن حكومة العراق نفذت التوصية الواردة في تقريري الصادر في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١. وأبلغ فيها بموافقة السلطات العراقية على تشكيل لجنة لتنسيق الجهود المتصلة بالمحفوظات الوطنية الكويتية. وستضم هذه اللجنة ممثلين، بدرجة مدير عام، عن وزارة الخارجية (رئيس اللجنة) والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارات الدفاع، والداخلية، والمالية، والعدل، والتعليم العالي والبحث العلمي، والبنك المركزي العراقي.

١٨ - وفي الرسالة نفسها، قال الممثل الدائم للعراق إن وزارة خارجية العراق وجهت رسالة إلى السفارة الكويتية في بغداد بشأن وجود ١٣٦ شريط ميكروفيلم عُثِر عليها في العراق تحوي مواد تعود ملكيتها للصحيفة الرسمية ''الكويت اليوم''. وقد وجهت رسائل مماثلة إلى المنسّق.

رابعا – ملاحظات

١٩ – يبدو أن العمل جاري على البحث عن المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة في العراق. وأرحب بالتعاون الذي أبدته حكومة العراق في هذا الصدد وأشجعها على اتخاذ مزيد من الخطوات العملية صوب الوفاء بالتزاماتها بموجب الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). وأود أن أنوه بالدعم الذي قدمته حكومة الكويت.

٢٠ – ويبدو أن الصيغة الجديدة للبعثات الاستكشافية المشتركة، الموفدة إلى العراق في إطار اللجنة الفرعية التقنية وتحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تمثل آلية مناسبة لتسريع عملية البحث عن المفقودين. وهي تحظى بدعم قوي من قِبل العراق والكويت والأعضاء الآخرين في اللجنة الفرعية التقنية وتشكل آلية واعدة لتحقيق نتائج ملموسة بشكل تدريجي. ومع أن البعثات الاستكشافية الثلاث التي أوفدت إلى العراق لم تكشف حتى تاريخه عن رفات أي من الضحايا، فهي أشاعت الثقة بوجود انخراط جدي في هذه القضية. إلا أن إحراز تقدم ملموس يستوجب التزاما راسخا وتعاونا بنّاء وبذل جهود مهنية دؤوبة.

٢١ – وأشيد بتصميم وإسهام أعضاء اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية المنبثقة منها في مهمة حل قضية المفقودين. كما أعرب عن تقديري للدور الريادي الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا المسعى.

٢٢ – والآن وقد اكتملت الجوانب التنظيمية واللوجستية الأساسية لعملية البحث عن المفقودين، يجب أن يصبح تحقيق نتائج عملية ملموسة في الميدان أولوية عملانية. وأنا أدعو العراق إلى مواصلة العمل مع الكويت بروح ملؤها الثقة بهدف إحراز تقدم ملموس صوب حل هذه المشكلة الإنسانية. ومن شأن هذه النتيجة، إلى جانب قيام العراق بخطوات ضرورية أخرى امتثالا لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أن تعزز الزخم ليتمكن المجلس من مناقشة تقريري المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المُقدَّم عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) (S/2009/385).

٢٣ – وأرحب بقرار العراق تشكيل لجنة لتنسيق البحث عن المحفوظات الوطنية الكويتية، فهو يشكل خطوة تنسجم مع التوصية التي تضمنها تقريري (S/2011/373) الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن هذا الموضوع والتي أيدها أعضاء مجلس الأمن. وأنا أتطلع إلى أن تكثف هذه الهيئة المنشأة حديثا الجهود الرامية لتسليط الضوء على مكان وجود المحفوظات وأتوقع إبلاغ الأمم المتحدة عن أنشطتها.

٢٤ - وبالنظر إلى إمكانية إحراز تقدم في هذا الصدد في المستقبل، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن تمويل ولاية المنسق حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ لكي يواصل الاستفادة من الزخم الحالي بغية تنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

٢٥ - وأود أيضا أن أشكر المنسق الرفيع المستوى السفير غينادي تاراسوف لجهوده الدؤوبة وتصميمه على حل القضايا التي يتناولها هذا التقرير.